مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 12 أغسطس 2023

25.0% حقوق الإنسان

25.0% رابعة

25.0% المعونات الأمريكية لمصر

25.0% انقلاب النيجر

ستاركونكت ميديا النيجيرية: مصر والجزائر ترفضان التدخل العسكري في النيجر وقد يدعمانها إذا تدخلت مجموعة إيكواس

(أمني وعسكري . ستار كونكت ميديا)

تُعارض دولتا مصر والجزائر أي تدخل عسكري في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس النيجري محمد بازوم وقد يقاتلان إلى جانب المجلس العسكري إذا مضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدمًا في تنفيذ تهديداتها بغزو النيجر، وفق ما يخلص تقرير نشره موقع ستاركونكت ميديا.

كشف موقع ستاركونكت ميديا (وهو موقع إخباري مقره نيجيريا إحدى دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمعارضة للانقلاب في النجر) أن مصر والجزائر ضد التدخل العسكري وأنهما قد يدعمان النيجر إذا تصرفت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس).

وقالت الصحيفة النيجيرية إن حقائق ظهرت مفادها أن دولتين في شمال أفريقيا، هما مصر والجزائر، تعارضان أي تدخل عسكري في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس النيجري محمد بازوم وقد يقاتلان إلى جانب المجلس العسكري إذا مضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدمًا في تنفيذ التهديدات بغزو النيجر.

وعلى الرغم من أن الدولتين المعنيتين لا تدعمان الانقلابات في المنطقة، إلا أنهما تعتقدان أن التدخل العسكري كما تخطط له المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضر بمصلحة المنطقة.

النظرة المصرية

وتلفت الصحيفة إلى أن مصر تعتقد أن ما حدث في النيجر شأن داخلي للنيجر وليس لأي دولة الحق في التدخل في شؤون النيجر.

وأفاد تقرير لقناة وورسايد على يوتيوب أن «مصر ستتدخل إذا حدث مثل هذا الغزو، والذي يمكن أن يغير موقف البلاد من محايد إلى موالي للحكومة».

ضد التدخل العسكري

وأشارت الصحيفة إلى أن النيجر تشترك في حدودها الشمالية مع الجزائر وليبيا وتشاد. وذكرت مصر في الأيام القليلة الماضية أنها تأمل في أن تشارك جميع الأطراف مشاركة بناءة وأن تتوصل إلى حل ينهي الأزمة السياسية في النيجر.

تؤيد مصر بتكتم الجزائر، وتظهر أن كلاهما لهما الموقف نفسه، وأن أي تدخل في النيجر سيكون ضد مصالح المنطقة وسيعارضونه «بأي طريقة ممكنة».

وأضافت الصحيفة أن مصر، التي لديها تعاملات مع الدول الناطقة بالفرنسية، ضد أي هجوم عسكري من شأنه أن يلحق الألم بالجيش النيجري والمالي والبوركيني.

ولدى مصر، وفقًا لما ذكره تقرير وورسايد، مصلحة مباشرة في التماسك العسكري وفعالية هذه القوات في الملف المحلي والأوسع لمنطقة الساحل وأفريقيا في مجالات الإرهاب.

دربت مصر ما لا يقل عن 4000 جندي، حوالي 800 جندي مالي، وسرية من القوات الخاصة النيجرية، والباقي جنود مقاتلون ووحدات مكافحة الإرهاب من الدول الثلاث المذكورة أعلاه.

وأضافت قناة ووردسايد: «مصر، وقبل الانقلاب ببضعة أيام، زودت النيجر بحزمة عسكرية كبيرة، بما في ذلك 30 عربة استطلاع مدرعة من طراز بي أر دي أم (BRDM)، و 20 مدفع هاوتزر وعشرات الآلاف من الطلقات والأسلحة النارية وقذائف آر بي جي، وغيرها من معدات المراقبة، وعُرِضَت هذه الحزمة على بوركينا فاسو ومالي من قبل. ومصر غير مهتمة بالتدخل المباشر في أي دولة أخرى، وتتعامل فقط مع الجيوش والمؤسسات الوطنية للدول لاحترام السيادة والنظام»، بحس ما تختم الصحيفة.

كومون دريمز: بعد 10 سنوات من مذبحة مصر، الولايات المتحدة تخلف وعدها بالدفاع عن حقوق الإنسان

(ترجمات . كومون دريمز)

خلُص تقرير نشرته كومون دريمز إلى أن «إدارة بايدن لم تغير على نحو هادف نهج الولايات المتحدة في تقديم الدعم العسكري والسياسي لنظام الرئيس السيسي الوحشي والديكتاتوري».

نشر موقع كومون دريمز الأمريكي تقريرًا كتبه بريت ويلكينز يسلط فيه الضوء على عدم وفاء واشنطون بوعدها بحماية حقوق الإنسان في مصر بعد عشر سنوات من ارتكاب النظام المصري مذبحة رابعة.

يشير الكاتب في مستهل تقريره إلى أن جماعة حقوقية أصدرت يوم الجمعة تقريرًا يدين فشل إدارة بايدن في دعم حقوق الإنسان في بلد حليف رئيس لواشنطون في الشرق الأوسط، وذلك بعد عقد من ذبح قوات الأمن المصرية بقيادة الجنرال آنذاك عبد الفتاح السيسي لأكثر من 1000 شخص من المحتجين على الانقلاب العسكري للجنرال في عام 2013.

واشنطون تخذل المصريين

يؤكد تقرير هيومن رايتس فيرست أن «النشطاء المحليين يقولون إن حكومة الولايات المتحدة خذلت المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر على مدى السنوات الـ 10 الماضية».

ونقل الكاتب عن آية حجازي، المدافعة عن حقوق الإنسان المصرية الأمريكية التي ظهرت في التقرير والتي سُجنت لمدة ثلاث سنوات بعد انقلاب 2013، قولها: «لا أشعر أن الولايات المتحدة فعلت بأي شكل من الأشكال ما يكفي لدعم حقوق الإنسان في مصر منذ مذبحة رابعة».

وأكدت آية أن إدارة بايدن والكونجرس ووسائل الإعلام الأمريكية قد خذلت المصريين الذين تعرضوا للقمع في عهد السيسي.

أسوأ مذبحة في التاريخ

وقالت آية: «رابعة كانت أسوأ مذبحة في التاريخ المصري الحديث ولم تحظ بأي حال من الأحوال بالاهتمام الذي تستحقه». وأضافت: «قرأت في مكان ما أن الأرقام تعادل مذبحة ميدان تيانانمين، ومع ذلك في حدود المعرفة الأمريكية المشتركة، يعرف الجميع تقريبًا عن ميدان تيانانمين ولا أحد يعرف تقريبًا عن رابعة»، في إشارة إلى حملة الحكومة الصينية القاتلة عام 1989 ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في وسط بكين.

وقال بريان دولي، كبير مستشاري هيومن رايتس فيرست ومؤلف التقرير، في بيان إنه «بينما يكافحون من أجل البقاء خارج السجن من أجل دفاعهم عن حقوق الإنسان، يعرف النشطاء المصريون أن الولايات المتحدة لا تفي بوعدها بدعم حقوق الإنسان في مصر».

نهج أمريكي لم يتغير

وأضاف دولي أن «الحكومة الأمريكية لديها إرث من تجاهل حقوق الإنسان في الدول الحليفة مثل مصر، وعلى عكس وعود الحملة الانتخابية، فإن إدارة بايدن لم تغير على نحو هادف نهج الولايات المتحدة في تقديم الدعم العسكري والسياسي لنظام الرئيس السيسي الوحشي والديكتاتوري»..

يقدم التقرير توصيات من نشطاء مصريين حول كيفية دعم الحكومة الأمريكية لحقوق الإنسان في البلاد، والتي تحصل على 1.3 مليار دولار من المساعدة العسكرية السنوية من واشنطون. ومن هذا المبلغ، يخضع أكثر من 300 مليون دولار لشروط تتعلق بحقوق الإنسان. في العام الماضي، حجبت إدارة بايدن 130 مليون دولار من المساعدات المخصصة لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، حتى مع موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على بيع أسلحة بقيمة 2.5 مليار دولار.

يوم الخميس، بعثت مجموعة من 11 عضوًا ديمقراطيًا في مجلس النواب الأمريكي بقيادة النائب جريجوري ميكس من نيويورك برسالة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكين تطلب من إدارة بايدن حجب 320 مليون دولار من المساعدات العسكرية الأجنبية المخصصة لمصر. ويأتي طلبهم بعد أسابيع من دعوة 11 من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي - 10 ديمقراطيين بالإضافة إلى النائب المستقل بيرني ساندرز - بايدن إلى كبح المساعدة العسكرية «في غياب تحسينات على سجل حقوق الإنسان»، وهو مطلب سبق أن قدمته عشرات الجماعات المناصرة.

وتنص رسالة أعضاء مجلس الشيوخ على أن الحكومة المصرية «لم تفشل فقط في التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بل استمرت أيضًا في ارتكاب انتهاكات" كبيرة لحقوق الإنسان مثل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب وظروف السجون التي تهدد الحياة، والقيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات على النحو الموثق في أحدث تقرير لوزارة الخارجية عن حقوق الإنسان».

وأشار أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن «سجل الحكومة المصرية في هذه المعايير لم يتحسن»، مضيفين أن إدارة السيسي «احتجزت أنصار وأفراد عائلات أحد المنافسين» بينما أجبرت المنظمات غير الحكومية «على التسجيل بموجب قانون صارم يحظر أي أنشطة تعتبرها سياسية»، حسب ما يختم الكاتب.